



## PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Shorouq
DATE:	08-March-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	280,000
TITLE:	Medical Syndicate: Questioning of Minister of Health at the syndicate in his professional capacity
PAGE:	03
ARTICLE TYPE:	Syndicate News
REPORTER:	Hadeir Al Hadary

## مجاهد: الوزير لن يحضر.. والطبيب المنصاع وراء العمومية يخالف القانون.. والبرلمان وحده من يحاسب عماد الدين

## | كتبت ـ هدير الحضرى:

قال عضو مجلس نقابة الأطباء ومقرر لجنة الإعلام هاني مهنى، إن النقابة العامة للأطباء قررت إحالة وزير المنعة أحمد عماد الدين راضى إلى التحقيق أمام لجنة آداب الهنة بصفته «طبيبا» وليس بصفته السياسية كوزير، وذلك ردا على تصريحات قال فيها إن إقالته من منصبه كوزير للصحة لا تخص الثقابة لأن «منصبه سياسي له إجراءات قاتونية».

وسبق للنقابة إخطار الوزير بموعد التحقيق معه اليوم وسبق للنقابة إخطار الوزير بموعد التعفيق معه اليوم في الواحدة ظهرا، وقال مهنا لهالشروق، أمس إن قرار الجمعية العمومية الطارئة للأطباء في ١٢ فبراير الماضي، بالتحقيق مع عماد الدين عن تصريحاته «المسيئة» وكان من أبرزها الإساءة للأطباء حديثي التخرج، بالإضافة إلى محاسبته على تقصيره كطبيب وصل إلى منصب تنفيذي تجاه زملائه الأطباء الذين تم الاعتداء عليهم في مستشفى

المطرية من قبل أمناء الشرطة. واستطرد مهنا: «تصريحات الوزير عن الأطباء كانت

مسينة لانها صدرت في الأصل عن طبيب وقانون النقابة يتبح مساءلة أي طبيب، وتابع أن الوزير لم يرسل إلى النقابة حتى الآن أي رد على الخطاب الذي أرسلته إليه لتخطره بموعد التحقيق. من جهته، قال المتحدث الرسمي لوزارة الصحة، د. خالد

ماهد، إن الوزير د. أحمد عماد الدين لن يحضر اليوم، الثلاثاء، إلى التحقيق معه في لجنة التأديب بنقابة الأطباء، وفقا للقرار الذى أصدرته هيئة مكتب النقابة الأسبوع اللاضى، مؤكدا أن التحقيق مع الوزير غير قانوني.

بناضي، موددا أن التحقيق مع أنوريز عير فانوس. وأضاف مجاهد لدالشروق، أنه ليس من حق الثقابة أو أية جهة محاسبة عماد الدين إلا البريال، لأن الوزير غير خاصع للعمل المهني، ويمجرد تعيينه لا يكون من حقه ممارسة المهنة فهو متضرع للعمل السياسي، موضحا أن

دعوات ثقابة الأطباء بالامتناع عن تقديم الخدمة بمقابل للمرضى مخالفة للدستور والقانون، لأن نص الملاد ٢٨ م الدستور تضمن عدم جواز فرض أي رسم إلا يقانون أو بناء على قانون، وأن ما يدفعه المواطن مقابل التذكرة الطبية ما هو إلا رسم.

واشار مجاهد إلى أن الرسوم الزمزية التي تحصلها الستشفيات تدخل في موازنة الوزارة وبالنبعية في الموازنة العامة للدولة للصرف على أوجه الإنفاق في قطاعات الدولة، مؤكدا أن الدعوة إلى عدم أداء الرسم القرر فانونا هي دعوة إلى عدم تطبيق القانون.

وتابع: «الطبيب الذي ينصاع وراء دعوة الجمعية يخالف القانون، وسيحاسب الموظف الذي يمتنع عن تطبيق القانون عمدا وفقا للمادة ١٢٢ من قانون العقوبات، فضلا عن الجزاءات المقررة في قانون العاملين في الدولة والخدمة المدنية».

